

أهمية الاستثمار الرياضي في تطوير المنشآت الرياضية العراقية

د. حسين علي كنبار العبودي

مدير قسم منح التراخيص - الهيئة الوطنية للاستثمار

بغداد - العراق

الايمليل : huskin71@yahoo.com

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى توضيح أهمية الاستثمار الرياضي في إعادة تأهيل المنشآت الرياضية وكيفية تطويرها وفقاً للمعايير العالمية ومدى الاستفادة من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل في الحصول على التمويل الكافي وتسخير له لصالح تطوير المنشآت والمؤسسات الرياضية العراقية.

وقد تكونت عينة الدراسة من (219) فرداً ، إذ بلغ عدد أفراد هيئات الاستثمار في العراق (173) فرداً منهم (36) فرداً من الهيئة الوطنية للاستثمار و(137) من هيئات الاستثمار في العراق أما عينة وزارة الشباب والرياضة فقد بلغت (26) فرداً ، فيما بلغ عدد إداريو الأندية الرياضية العراقية (20) فرداً. وقد تم تطبيق المنهج الوصفي المسحي لأنه المنهج المناسب الذي يحقق أهداف الدراسة ، كما يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً.

وقد تم جمع البيانات باستخدام أداة الاستبيان الخاصة بمحور المنشآت الرياضية وقد استنتجت هذه الدراسة الى أن قانون الاستثمار النافذ هو الحل الأمثل لإنشاء وتطوير وإعادة تأهيل المنشآت الرياضية ، وان هناك ضعف في ثقافة الاستثمار الرياضي لدى عموم المجتمع فضلاً عن تدهور حالة البنية التحتية للمنشآت الرياضية ، أما أبرز التوصيات فهي تشكيل لجنة عليا مهمتها تهيئة الملفات الرياضية للاستثمار لكافة الأنشطة الرياضية في العراق ، وتوفير

الأراضي الكافية لإقامة المشاريع الرياضية وبناء منشآت جديدة بطريقة الاستثمار فضلاً عن إدخال نظام الخصخصة الرياضية وتطبيقه على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية

المنشآت الرياضية – الاستثمار الرياضي – قانون الاستثمار – التمويل – القطاع الخاص

Abstract:

This study aimed to clarify the importance of investing in sports rehabilitation sports facilities and how to develop according to the world standards and how to take advantage of the Investment Law No. 13 of 2006 in obtaining adequate funding and harnessed for the benefit of the development of sports facilities and institutions in Iraq.

The study sample consisted of 219 individuals, with a number of investment authorities in Iraq (173) individuals of whom (36) members of the National Authority for Investment and (137) of the Investment Commissions in Iraq, the sample and the Ministry of Youth and Sports has reached (26) individuals, while the total number of Iraqi administrators sports clubs (20) individuals. The descriptive method was applied to the survey that the appropriate approach that achieves the objectives of the study, is also interested in acting as an accurate description.

The data were collected using the tool questionnaire own axis of sports facilities have concluded this study that the investment law in force is the perfect solution to create, develop and rehabilitate sports facilities, and that there is weakness in the investment culture sports among the general community as well as the deterioration of infrastructure for sports facilities, but the most prominent Recommendations are to form a higher committee files its mission to create sports investment for all sports activities in Iraq, and to provide sufficient land for the establishment of sports projects and construction of new facilities as well as the introduction of privatization sports and apply it to the ground.

Keywords: Sports facilities - sports investment - investment law – Funding - private sector

Résumé:

Cette étude visait à clarifier l'importance d'investir dans les sports réhabilitation des installations sportives et comment développer selon les normes internationales et la façon de profiter de l'investissement loi no 13 de 2006 à obtenir un financement adéquat et exploitées au profit du développement de installations et des institutions sportives en Irak.

L'échantillon de l'étude comprenait 219 personnes, avec un certain nombre d'autorités d'investissement en Irak (173) personnes dont (36) membres de l'Autorité nationale pour l'investissement et (137) des commissions de placement en Irak, l'échantillon et le Ministère de la Jeunesse et des Sports a atteint (26) personnes, tandis que le nombre total d'administrateurs irakiens clubs sportifs (20) personnes. La méthode descriptive a été appliqué à l'enquête que l'approche appropriée qui permet d'atteindre les objectifs de l'étude, est également intéressé à agir comme une description précise.

Les données ont été recueillies à l'aide du propre axe outil de questionnaire d'installations sportives ont conclu cette étude que la loi sur l'investissement en vigueur est la solution idéale pour créer, développer et réhabiliter les installations sportives, et qu'il ya une faiblesse dans les sports de culture de l'investissement dans la communauté générale ainsi que la détérioration de l'infrastructure d'installations sportives, mais les recommandations les plus importantes sont de former un comité supérieur dépose sa mission de créer des investissements de sport pour toutes les activités sportives en Irak, et de fournir suffisamment de terres pour la mise en place de projets sportifs et la construction de nouvelles installations ainsi que l'introduction des sports de privatisation et de l'appliquer sur le sol.

Mots-clés

Equipements sportifs - l'investissement de sport - loi sur l'investissement - financement - secteur privé

- مقدمة :

يؤدي الاستثمار دوراً مهماً وحيوياً في تطور المجتمعات والبلدان وهو واحدة من أهم العمليات الاقتصادية ذات النفع الكبير والمردود الايجابي نحو بناء إستراتيجية اقتصادية مستقبلية تركز عليها الأجيال ، والاستثمار الرياضي شأنه شأن أي مجال وأي قطاع (إن لم يكن الأفضل) في مجال الاستثمارات والعقود في العالم.

والاستثمار الرياضي يعد من اقصر الطرق وصولاً إلى النجاحات الاقتصادية في المجتمعات كافة وقد استثمرت تلك المجتمعات القطاع الرياضي فقادها إلى الازدهار الاقتصادي وذلك لوجود القاعدة الشعبية الواسعة عالمياً في ممارسة وتشجيع ودعم هذا القطاع وخاصة في مجال كرة القدم والألعاب الأخرى الرياضية ذي القاعدة الشعبية الكبيرة في مختلف أرجاء المعمورة.

وتشير دراسة علمية في جريدة اقتصاديات الرياضة الصادرة عام (2005م) لتحليل إحصائيات الاقتصاد الأمريكي أن حجم الدخل السنوي لقطاع الرياضة في أمريكا بلغ (212.5) مليار دولار، وهو يمثل ضعف قطاع الصناعة وسبعة أضعاف الإنتاج السينمائي حيث تطورت صناعة الرياضة وأصبحت من الاقتصاديات المفتوحة حيث بلغ دخل الرياضة الأمريكية (75.1) مليار دولار، واحتلت صناعة الرياضة المرتبة الخامسة في الاقتصاد الأمريكي عام (1999م) وبلغت (155) مليار دولار عام 2003م ، كما تساهم حوالي (4000) شركة لرعاية الأنشطة الرياضية في الولايات المتحدة الأمريكية وتصل قيمة المساهمات (2) مليار دولار وتوفر (75) ألف وظيفة سنوياً ، كما احتلت صناعة الرياضة في اليابان المرتبة الخامسة ، فيما احتلت في إيطاليا المرتبة الثانية (الاقتصادية الالكترونية الكويتية ، 2011).

- مشكلة البحث

إن الرياضة تحتاج إلى بنية تحتية من المنشآت والملاعب مع تمويل مستمر للمؤسسات الرياضية بالإضافة الى تقديم الخدمات المتنوعة للمستفيدين من الجمهور والرياضيين والمدربين والإداريين وغيرهم، وهذا بدوره يحتاج الى آلية واضحة تعمل من خلالها المؤسسة الرياضية لتحريك دورة الإعمار والاقتصاد التنموي في قطاع الشباب والرياضة ، بالتالي تغطية كافة

النفقات التي يحتاجها قطاع الرياضة لسد تلك المتطلبات، إذ يرى الباحث أن تلك الآلية العملية تتجسد في الاستثمار الرياضي.

لذا عمد الباحث إلى دراسة هذه المشكلة الجديرة بالاهتمام وتقديم بديل اقتصادي جديد إلى الواقع العراقي من أجل تحقيق الأهداف الرياضية المنشودة ومحاولة اللحاق بالركب العالمي، ويتمثل هذا البديل بالاستثمار الرياضي ومحاولة التعرف عن أهم معوقاته وآلياته وأهدافه من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي، سيما إذا علمنا أن قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006م وتعديلاته هو القانون الأساسي الذي ينظم العملية الاستثمارية لجميع القطاعات والمجالات عراق ما بعد 2003م.

- أهداف البحث :

1. التعرف على واقع البنى التحتية الرياضية في العراق .
2. التعرف على واقع الفرص الاستثمارية الرياضية في العراق.

- تحديد المفاهيم والمصطلحات

- الاستثمار الرياضي

من الناحية اللفظي : الاستثمار مشتق من أثمر أي حمل الشجر والثمر هو المال والود والثمر هو الذهب والفضة والمال مثمر - وثمر ماله أي نماه ويقال (ثمر الله مالك) بمعنى كثره وثمر الرجل " أي ثمر ماله "

يعرف الاستثمار الرياضي على أنه استغلال الأمتل لتشغيل الأصول الرياضية من أجل إعادة المردود الاقتصادي إلى المؤسسة الرياضية للنهوض بواقع أنشطتها الرياضية والتزاماتها المالية وبالتالي تطوير مواردها البشرية وتحقيق أهدافها.

كما ويرى الباحث أن ماهية الاستثمار الرياضي تكمن في زيادة رأس المال العامل في المجال الرياضي عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين من الدخول الى التنافس والتسابق من أجل الاستفادة من مواردهم المالية وتوظيفها في المجال الرياضي فضلاً عن استفاد الشركات العالمية والمحلية لإيجاد الربحية في القطاع الرياضي عن طريق استثمار موارده البشرية والاقتصادية وتطويرها

مع تطوير البنى التحتية الرياضية بما يضمن ذلك إدراج الأرباح للمستثمر الرياضي من جانب وتحقيق المؤسسات الرياضية لأهدافها الرياضية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية من جانب آخر.

- أهداف الاستثمار الرياضي

- إن من أهم أهداف الاستثمار في المؤسسات الرياضية هو زيادة رأس مال تلك المؤسسات وذلك عن طريق توظيف رأس المال عن طريق الأنشطة الرياضية المختلفة وبآتي زيادة الممارسين للرياضات المتنوعة سواء من الهواة أو المحترفين أو من اجل الترويج والجانب الصحي وعليه :
- 1- زيادة وتوسيع قاعدة ممارسي الأنشطة الرياضية وزيادة حوافز الرياضيين الهواة لتحسين أداءهم نتيجة الدعم المقدم لهم وإيصالهم إلى حالة الاحتراف.
- 2- احتضان المحترفين بوصفهم قيمة استثمارية تعود بالفائدة للمؤسسة والرياضي المحترف.
- 3- تحقيق العائد أو الربح المادي عن طريق المشروعات المختلفة في مجالات التربية البدنية والرياضية.
- 4- المحافظة على قيمة الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع.
- 5- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته وتطويره.
- 6- الحصول على مشروعات ثانوية لدعم أهداف التربية الرياضية من خلال الاتفاقات والعقود المبرمة مع المستثمرين تغطي من صافي الأرباح.
- 7- تشغيل أيدي عاملة بالمشاريع الرياضية خاصة المشاريع الإنشائية والمساعدة في التقليل من حالة الفقر الناجمة عن البطالة.
- 8- توظيف موظفين لإدارة العمل الاستثماري خلال فترة التنفيذ وبعد التشغيل التجاري للمشروع الاستثماري أو استكمال تأهيله ولمختلف التخصصات الرياضية المتنوعة من إداريين أو مدربين أو فنيين وبآتي تقليل نسبة البطالة لاسيما بين الخريجين العاطلين عن العمل.

- المنشآت والبنى التحتية الرياضية

لقد أصبح مسمى منشأة رياضية يطلق على أي مكان معد ومجهز لممارسة الأنشطة البدنية والرياضية بكل أشكالها، سواء كانت تلك الأماكن مكشوفة أو مغطاة. والمنشآت الرياضية تشتمل في الغالب على العديد من الأدوات والأماكن المساندة بالإضافة إلى الملاعب، مثل: الأدوات الرياضية، والمخازن والمستودعات، الغرف والقاعات، والمباني الملحقة. وتختلف المنشآت الرياضية من حيث الحجم وذلك تبعاً للهدف من إنشائها، فهناك المنشآت التعليمية والتدريبية والتنافسية، وهناك ملاعب الأطفال الأرضية والمساحات الخضراء والمساحات الشعبية والأندية الرياضية والمدن الرياضية. (عز الدين، 2003م)

ويعرف الباحث المنشأة الرياضية : على إنها ذلك المكان المجهز بالوسائل والإمكانات الرياضية والمخصص لممارسة الأنشطة الرياضية لتقدم الخدمات اللازمة للأغراض التدريبية أو التنافسية أو الترويحية لتحقيق أهداف رياضية واجتماعية ونفسية فردية أو جماعية حاضراً ومستقبلاً.

- أنواع المنشآت الرياضية(1):

تختلف المنشآت الرياضية عن بعضها بناءً على ما تحتويه من أماكن تتعلق بممارسة النشاطات الرياضية، ولهذا من الممكن تصنيفها إلى عدة أنواع (الفاضل ، 2007) :-

- 1) الأهداف: منشآت تنافسية، منشآت تدريبية، منشآت ترويحية، تعليمية، علاجية.
 - 2) الشكل العام: منشآت خارجية (مكشوفة)، منشآت داخلية (مغطاة).
 - 3) الرياضة (اللعبة) : رياضات رياضية جماعية.
- رياضات زوجية.
 - رياضات فردية.
 - رياضات المنازلات.
 - رياضات مائية.

1) : المنشآت الرياضية تصميم وتخطيط وإدارة ، جامعة الملك سعود كلية التربية ، قسم التربية البدنية وعلوم الحركة ، مقرر دراسي ، ص2.

- رياضات استعراضية وإيقاعية.

- رياضات الأطفال.

4) القانونية: منشآت ذات ملاعب قانونية (للمنافسات الرسمية)، ومنشآت ذات ملاعب

غير قانونية (للتعليم والتدريب والترويح).

5) الشعبية: منشآت حكومية (مدارس، جامعات، ساحات شعبية)، منشآت أهلية/خاصة

(شركات، أندية)، منشآت تجارية (مراكز رياضية متخصصة: دفاع عن النفس، لياقة

بدنية، بولينج).

- الدراسات المشابهة :

1. دراسة : إبراهيم حلمي (1995):

عنوان الدراسة " عرض عام لمشاكل تمويل وتسويق الرياضة في الولايات المتحدة الأمريكية " تعرفت الدراسة على طريق التمويل والتسويق للرياضة ومشاكل التمويل التي تواجه رجال الأعمال في أمريكا وتوصلت إلى:

- إنه لا يمكن لاعتماد على الفرد وقوته الشرائية لأنها متذبذبة
- وعي الفرد يؤثر في طرق التمويل والتسويق
- ميزانية المؤسسات الرياضية لا تستطيع من ملاحقة التطور السريع لتكنولوجيا الرياضة
- ضرورة إيجاد متخصصين في وسائل التمويل والتسويق في المؤسسات الرياضية.

2. دراسة : عبد الله عيد مبارك الغصاب (2002)

عنوان الدراسة "العوامل المؤثرة على اقتصاديات إدارة الأندية الرياضية بدولة الكويت" حددت الدراسة العوامل التي تؤثر على اقتصاديات إدارة الأندية الرياضية بدولة الكويت في البيئة الداخلية للنادي الرياضي.. وتوصلت إلى :

- الأندية الرياضية تواجه مشكلات مالية .
- أهم مصادر التمويل الذاتي في الأندية هو دخل المباريات (كرة القدم) .
- يقل الدعم الحكومي عن مثيلاتها في القطاعات الأخرى.
- عدم زيادة الدعم المالي سنوياً من قبل الجهات المسؤولة .

- التشريعات والقوانين الموضوعة من قبل الدولة تفرض قيود على فرص الاستثمار في الأنشطة.

- مناقشة الدراسات السابقة:

يرى الباحث من عرض الدراسات السابقة بموضوع البحث والتي تناولت جانباً أو أكثر أن جميعها تبحث بغرض التقدم والارتقاء بالحركة الرياضية عن طريق تطوير إمكاناتها المادية. ولقد استخلص الباحث النقاط التالية:

- أهداف الدراسات السابقة :

- التعرف على الإمكانات الرياضية من حيث (المساحات - الأجهزة - الأدوات - الملاعب - الصالات - دورات المياه - أماكن خلع الملابس - عدد المشرفين للأنشطة).
- اقتراح بعض الحلول التي تساهم في علاج تلك المشكلات أو الحد منها.
- التعرف على مدى تحقيق أهداف الأنشطة الرياضية.
- الكشف عن الطرق الحديثة التي تساعد على تقويم الإمكانات والأنشطة الرياضية بطريقة جديدة لتطويرها.
- التعرف على مدى ملائمة الإمكانات البشرية في تنفيذ خطة الأنشطة الرياضية.

- المنهج المستخدم :

استخدمت جميع الدراسات المنهج الوصفي بالطريقة المسحية لمناسبتها لمثل هذه الدراسات المسحية. وقد استفاد الباحث منها في التوجيه بالنسبة للمنهج المستخدم طوال إجراءات البحث.

- عينة الدراسات :

وقد تنوعت العينة حيث اشتملت على أعضاء مجلس إدارة ومديري المراكز والمشرفين الرياضيين ومدرسين وممارسين للأنشطة الرياضية وأعضاء من مراكز شباب المدن والقرى كما اشتملت على طلاب وطالبات الكليات المتزدين على النشاط الرياضي داخل الجامعة، وقد استفاد الباحث منها في اختيار العينة.

- مصادر جمع البيانات :

تبين الدراسات السابقة أن وسائل جمع البيانات التي استخدمتها هذه الدراسات هي الاستبيان والمقابلة الشخصية والرسائل العلمية والأبحاث وقد استفاد الباحث منها في تحديد وسيلة جمع البيانات في البحث المقدم.

- أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات:

- ضرورة خصخصة الأندية لاستحداث أساليب جديدة لتمويل النادي.
- توفير الاستثمارات للارتقاء بخدمات الأندية والهيئات الرياضية .
- عدم وجود تشريعات في المجال الرياضي تدرج ضمن مجالات الاستثمار.
- افتقار الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي.
- عدم تطبيق أساليب الحوافز وتشجيع القطاع الخاص بالاستثمار الرياضي.
- عدم وجود اقتناع من المؤسسات المالية بالرياضة وما يمكن أن يحققه عند استثمار مجالاتها.

- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

تعد هذه الدراسات بالإضافة إلى المراجع والكتب والدوريات عوناً كبيراً للباحث في رصد ووصف المعوقات والمشكلات التي تقف حائلاً دون تحقيق الاستثمار الرياضي على أرض الواقع في العراق ، الأمر الذي استطاع الباحث من خلاله التعرف على الصعوبات التي يواجهها والمداخل المختلفة التي تمكنه من دراستها. وقد استطاع الباحث من خلال تناول هذه الدراسات التعرف بدقة على الجوانب الهامة التي من الواجب دراستها عند دراسة واقع الاستثمار الرياضي ، كما استعان الباحث بنتائج الدراسات السابقة في تدعيم الدراسة الحالية.

الدراسة التطبيقية

1. **منهج البحث:** استخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لأنه المنهج المناسب الذي يحقق أهداف الدراسة ، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع فعلاً ، كما يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً.

2. **عينة البحث :** قام الباحث باختيار العينة البحثية بصورة عشوائية إذ بلغت عينة موظفي وزارة الشباب والرياضة (26) موظف بلغ عدد عينة الأندية الرياضية (20) فرداً و(36) موظف من موظفي الهيئة الوطنية للاستثمار فضلاً عن عينة هيئات استثمار في المحافظات التي بلغت (137) فرداً.

3. مجالات البحث :

- **المجال البشري :** موظفو وزارة الشباب والرياضة- موظفو هيئات الاستثمار - إداري الأندية الرياضية العراقية.

- **المجال الزمني :** الفترة من 2012/10/13 – 2013/1/15

- **المجال المكاني :** وزارة الشباب والرياضة - هيئات الاستثمار - الأندية الرياضية .

4. أدوات البحث :

استعان الباحث في جمع بيانات هذه الدراسة من خلال :

1. **المقابلات الشخصية :** قام الباحث بإجراء مقابلات عديدة مع المختصين في مجال

الاستثمار وأصحاب الشأن الاقتصادي العاملين في الهيئة الوطنية للاستثمار أو في هيئات استثمار المحافظات العراقية سيما الدائرة القانونية والدائرة الاقتصادية ودائرة النافذة الواحدة لأنها الدوائر الأهم في العمل الاستثماري كما تبين ذلك للباحث من خلال تلك المقابلات ، وهذا ما ساعد الباحث في جمع المعلومات الكافية عن الاستثمار بشكل عام والاستثمار الرياضي بشكل خاص بالإضافة الى الاستفادة منهم في تصميم محاور استبيان الاستثمار الرياضي .

2. **المصادر والمراجع العربية والأجنبية المتخصصة بموضوع الاستثمار الرياضي والمنشآت الرياضية .**

3. **جهاز لاب توب HP مع ملحقاته نوع (HP)**

4. **الحقيبة الإحصائية SPSS .**

5. **استبانة لمحور المنشآت الرياضية .**

6. **استمارة لتفريغ البيانات وجمعها.**

7. محاور الاستبانة: تم تحديد محور الاستبانة من خلال ما جمعه الباحث من معلومات من خلال المقابلات الشخصية وعن طريق الدراسات السابقة العربية القريبة لموضوع البحث.

الدراسة الأساسية :

- استثمار استبانة : شملت الاستبانة (24) عبارة في صورتها الأولية إذ قام الباحث بوضعها بعد الاطلاع على المراجع وبعد عرضها على الخبراء لغرض :
 1. تحديد العبارات المناسبة للاستبانة.
 2. عرضها على الخبراء لمعرفة آرائهم حول هذه العبارات
 3. إن عدد العبارات بصورتها الأولية بلغ (24) عبارة وبعد الأخذ برأي الخبراء والتعديل الذي حصل على عبارات المحور الأول فقد بلغ عدد عباراته (12) عبارة .

- وضع الباحث مقياس تقدير الاستجابات على الاستبانة على النحو التالي :

- نعم : وتقدر بثلاث درجات

- الى حد ما : وتقدر بدرجتين

- لا : وتقدر بدرجة واحدة.

- التجربة الاستطلاعية :

للتحقق من مدى ملائمة عبارات الاستبيان قام الباحث بتطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية قوامها (33) فرداً من الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار بغداد ووزارة الشباب والرياضة والأندية الرياضية للفترة من (2012/12/12) الى (2012/12/28) والتجربة الاستطلاعية تعد بمثابة دراسة تجريبية أولية يقوم بها الباحث على عينة صغيرة قبل قيامه ببحثه تهدف الى اختيار أساليب البحث وأدواته واستهدفت هذه التجربة :

1. التأكد من صلاحية عبارات محاور الاستبانة

2. التعرف على الصعاب التي تواجه العينة أثناء التطبيق.

3. إيجاد المعاملات العلمية.

4. معرفة الزمن المستغرق للميء الاستبانة .

- المعاملات العلمية للاستبانة:

- حساب معامل صدق الاستبانة :

استعان الباحث بالطرق الآتية لحساب صدق المقياس وهي :

1. صدق المحتوى

2. صدق الاتساق الداخلي

1. صدق المحتوى :

توصل الباحث من خلال المراجع والدراسات السابقة الى تحديد محاور الاستبيان واقتراح عبارات لكل محور وفقاً لتكرار ورودها في المراجع المتخصصة في مجال الإدارة الرياضية ومجال الاستثمار العام والاستثمار الرياضي ثم قام الباحث بعرض محاور الاستبانة المقترحة على (20) خبير لإبداء الرأي حول مناسبة المحاور العبارات الخاصة بكل محور ومدى مناسبتها لعينة البحث بالإضافة الى معرفة:

- مدى مناسبة وشمولية متغيرات البيانات الأولية.

- مدى أهمية ووضوح الصياغة اللغوية للعبارات.

وفي ضوء الملاحظات التي أبداهها الخبراء قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها الخبراء من حذف وتعديل وإعادة صياغة بعض العبارات لكي تزداد أداة الدراسة وضوحاً.

2. صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة الاستطلاعية من خلال التجربة الاستطلاعية ، واستخدم الباحث صدق الاتساق الداخلي لحساب صدق عبارات الاستبانة من خلال إيجاد معامل الارتباط بين العبارات ومحاورها وقد اتضح إن جميع العبارات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) اذ تراوح معامل ارتباط بين (0.489 - 0.847) وهو اكبر من قيمة (ر) الجدولية عند (0.05) التي تساوي (0.275).

(أ) حساب معامل ثبات الاستبانة :

تم حساب معامل الثبات من خلال التحقق من الاتساق الداخلي لعبارات المحاور الخمسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لعينة الاستطلاع البالغة (33) فرداً وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1)

معامل الفا كرونباخ

ت	المحور	عدد العبارات	قيمة معامل الفا كرونباخ
1	المنشآت والبنى التحتية الرياضية	12	0.644

جدول (2)

يوضح ثبات وصدق عبارات محاور الاستبانة وصدقها الذاتي

ت	المحور	الثبات	الصدق الذاتي
1	المنشآت والبنى التحتية الرياضية	0.644	0.802

(ب) موضوعية الاستبانة :

الموضوعية هي الابتعاد عن الحكم الذاتي والاعتماد على إجماع المحكمين لموضوع ما. فقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء في مجال الإدارة والاستثمار والقانون حيث وضحوإنها تقيس الهدف الذي وضعت من اجله وحيث أنها واضحة وسهلة من قبل أفراد عينة البحث وإنها بعيدة عن التحيز والذاتية والتقويم لهذا فان الاستبانة قيد الدراسة ذات موضوعية عالية .

مقياس ليكرت الثلاثي :

تم حساب المسافة بين الخيارات (نعم - الى حد ما - لا)

وهو مقياس ترتيبي بأوزان (1-2-3)

وقد تم حساب الفترات بين الأوزان كالآتي : $1=2-3$ وكذلك $1=1-2$

وعليه : $2 = 1 + 1$ وبقسمة طول الفترات (2) على عدد الأوزان (3):

$$\text{نحصل على : } 0.66 = 3/2$$

وبعدها نجمع كل فترة مع المسافة بين الأوزان والتي هي (0.66) لتكون نتيجة المقياس كالآتي:-

$$\bullet \quad 1.66 = 0.66 + 1 \quad \text{وتعني المسافة من (1-1.66) بالميزان (لا)}$$

$$\bullet \quad 2.33 = 0.66 + 1.67 \quad \text{وتعني المسافة من (1.67-2.33) بالميزان (الى حد ما)}$$

$$\bullet \quad 3 = 0.66 + 2.34 \quad \text{وتعني المسافة من (2.34-3) بالميزان (نعم)}$$

- المعالجات الإحصائية :

قام الباحث بالمعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

عرض وتحليل ومناقشة النتائج

بعد ان قام الباحث باستكمال اجراءات تطبيق اداة الدراسة وهي الاستبانة على العينة البحثية وقوامها (219) فرداً ، يقوم الباحث في هذا الفصل بعرض تفصيلي لنتائج الدراسة التي توصل اليها في ضوء اسئلة الدراسة واهدافها مع تفسير النتائج.

1. تحليل نتائج الاستبانة ومناقشتها

المنشآت والبنى التحتية الرياضية :

للتعرف على المنشآت والبنى التحتية الرياضية تم حساب التكرارات والنسبة المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات افراد الدراسة على عبارات المحور الاول (المنشآت والبنى التحتية الرياضية) وكما موضح بالجدول التالي :

عرض وتحليل النتائج:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عبارات محور المنشآت والبنى التحتية الرياضية قد تفاوتت وتباينت في ترتيبها وفقاً لأوساطها الحسابية وهذا ما انعكس على النتيجة النهائية عند إجابة عينة البحث نحو كل عبارة من عبارات هذا المحور .

فقد حصلت (6) عبارات على نتيجة (الى حد ما) من مجموع العبارات المحور الأول, أما العبارات التي حصلت على نتيجة (نعم) فقد كان عددها (5) عبارات من مجموع عبارات المحور ، كما حصلت (1) عبارة على نتيجة (لا) من مجموع عبارات هذا المحور ال (12). ومن خلال إيجاد المتوسط الحسابي لعبارات المحور الخامس فقد جاءت النتيجة النهائية لإجابة العينة البحثية بنتيجة (الى حد ما) لهذا المحور.

مناقشة النتائج:

من خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاه نجد ان افراد الدراسة متفقون الى حد ما على كل عبارات المحور الاول بمتوسط حسابي 2.212 وهي الفئة التي تقع في خيار (الى حد ما). ويتضح من النتائج ان قيم (كا2) لجميع العبارات كانت دالة احصائياً عند مستوى 0.05 كما تبين ان هناك تباين وجهات نظر افراد عينة البحث حول هذه العبارات اذ اصبح هناك ترتيب جديد لكل عبارات المحور الاول بناءً على قيمة كا2 وكما موضح في ادناه:-

1. جاءت العبارة (8) وهي : "هل تعتقد ان مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في المنشآت الرياضية يقلل من الأعباء المالية عن الحكومة المحلية أو الاتحادية" بالمرتبة الاولى من حيث موافقة عينة البحث عليها بـ (نعم) بمتوسط (2.74) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان هناك ضرورة قصوى في اشراك القطاع الخاص في بناء المنشآت والبنى التحتية الرياضية بطريقة ونظام الاستثمار كونه الحل الامثل والمتبع في جميع دول العالم المتقدمة بل حتى في بعض دول الخليج العربي والذي يقلل من الاعباء المالية التي تقع على عاتق الجهات الحكومية في بناء وتطوير المنشآت الرياضية العراقية ، وهذا ما توصلت اليه دراسة سحر قاسم محمد (قاسم ، 2011 ص35) بأن تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيسهم في استقطاب المزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية. كما يرى الباحث ان للقطاع الخاص مزايا كثيرة في العمل الاستثماري تجسد من خلال تحسين عمل الادارة وتحسين مستوى الايدي العاملة وتطوير

الكوادر اضافة الى تقديم تكنولوجيا متقدمة في مجال العمل الذي يقوم به القطاع الخاص وبالتالي تقديم خدمات جيدة وذات جودة.

2. جاءت العبارة (10) وهي " هل تعتقد ان هناك تمويل كاف يدر على المنشآت الرياضية لتحقيق اهدافها " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة عينة البحث عليها ب (نعم) بمتوسط (2.74) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان هناك تمويل جيد يمنح الى المؤسسات والاندية الرياضية سواء من المؤسسة الحكومية او الهبات والهدايا والمنح ، وهذا ما يتفق مع دراسة خالد مسعود(مسعود ، 1997 ، ص26) التي تؤيد زيادة الاعتمادات المالية للتغلب على قلة الامكانيات المادية كما ان دراسة عبد الله مبارك الغصاب (الغصاب ، 2004 ، ص20) ان اهم مصادر التمويل في الاندية الرياضية هو دخل المباريات (كرة القدم) ، ويرى الباحث ان هناك تمويل يقدم للأندية والاتحادات الرياضية الا ان تحديات المرحلة التي يمر بها العراق كبيرة وحقيقية من حيث زيادة اعداد وانواع الانشطة الرياضية العراقية وحضور العراق الى المحافل الاولمبية والقارية والعربية لاسيما خلال السنوات العشر المنصرمة ، وهذا ما لا تستطيع المؤسسة الحكومية من توفيره بمستوى ينسجم مع تلك التحديات .

3. جاءت العبارة (11) وهي " هل تعتقد ان المنشآت الرياضية يمكن تأهيلها واعادة اعمارها عن طريق الاستثمار " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة عينة البحث عليها ب (نعم) بمتوسط (2.48) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان عينة البحث اتفقت على الاستثمار الحل الامثل لبناء وتطوير المنشآت الرياضية في العراق الجديد ، ويرى الباحث ان الشبب الحقيقي وراء ذلك ان بناء وتطوير المنشآت والمؤسسات الرياضية وغيرها سوف لا يتأثر كثيرا بالفساد المالي والاداري الذي يشوب العطاءات والمناقصات التي تقوم بها الوزارات العراقية من اجل اعادة اعمار منشآتها وتطوير بناها التحتية والتي تنجز ضمن الميزانية العامة المخصصة لتلك الوزارات ، اضافة الى ان المستثمر هو الذي سيقدم المال الكافي واللازم لتأهيل او بناء المنشآت الرياضية مما يقلل العبء المالي الذي يقع على عاتق القطاع العام والجهات ذات العلاقة.

4. جاءت العبارة (9) وهي " هل تعتقد ان بناء المنشآت الرياضية يحقق تنمية رياضية وبشرية ومادية للمؤسسات الرياضية في العراق " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة عينة البحث عليها ب (نعم) بمتوسط (2.45) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان عينة البحث اتفقت على ان بناء وتطوير المنشآت الرياضية سينعكس ايجابا على تطوير وتنمية الكوادر البشرية من اداريين ومدربين ولاعبين واخرين في المؤسسة الرياضية من حيث الاحتراف في اداء العمل الموكل اليهم ، كذلك تطوير للموارد المادية والمالية التي ستتطور بشكل كبير لوجود منشآت ذات بنى تحتية جيدة متطورة وهذا ما يتفق مع دراسة سحر قاسم محمد (قاسم ، 2011 ، ص41) ، إذ ان العراق يمتلك من الامكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من توجيه الاستثمارات (المحلية والاجنبية) نحو القطاعات التي تسهم في خلق قيم مضافة عالية وتسهم في تشغيل اليد العاملة.
5. جاءت العبارة (12) وهي " هل تفضل المستثمر الاجنبي على المستثمر العراقي في مجال الاستثمار الرياضي " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة عينة البحث عليها ب (نعم) بمتوسط (2.42) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان عينة البحث اتفقت على ان المطور والمستثمر الاجنبي افضل من المستثمر المحلي (العراقي) ، ويرى الباحث المستثمر الاجنبي له اولوية في العمل الاستثماري للخبرة التي يتمتع بها ، والمقدرة على ادارة المشاريع بأفضل التقنيات الحديثة اضافة الى المصدقية العالية في الانضباط والالتزام المهني التي يتمتع بها المستثمر الاجنبي.
6. جاءت العبارة (5) وهي " هل تعتقد ان عدم توفر البنى التحتية الرياضية يؤخر تحقيق الانجاز العالي في المجال الرياضي " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة عينة البحث عليها ب (الى حد ما) بمتوسط (2.28) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان عينة البحث اتفقت الى حد ما على ارتباط توفر المنشآت الرياضية مع تحقيق الانجاز العالي لما لهذه المنشآت سواء أكانت منشآت رياضية تدريبية او تنافسية من دور كبير في تحقيق برامج التدريب الموضوعة وصولا لتحقيق الاهداف المنشودة.

7. جاءت العبارة (5) وهي " هل تعتقد ان المنشآت والبنى التحتية الرياضية الحالية تتمتع بالمواسفات الفنية العالمية " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة عينة البحث عليها ب (الى حد ما) بمتوسط (2.10) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان عينة البحث تعتقد ان هناك نسبة معينة من المنشآت الرياضية التي انشئت في العراق تتمتع بمواصفات فنية عالية وجيدة ، ويرى الباحث ان العينة البحثية قد وجدت من مدينة البصرة الرياضية مثال ذلك لذلك المعنى ، اضافة الى بعض المنشآت المقترح انشائها من قبل وزارة الشباب والرياضة والتي بعضها في طور التنفيذ (كما في دليل الاستثمار الرياضي) المعد من قبل الباحث.

8. جاءت العبارة (6) وهي " هل تعتقد ان هناك صعوبة في حصول المؤسسة الرياضية على تمويل طويل الأجل للاستثمارات الرياضي من الميزانية العامة " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة عينة البحث عليها ب (الى حد ما) بمتوسط (2.04) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان عينة البحث الى حد ما ترى ان عدم وجود تمويل مالي يخصص من الميزانية العامة للدولة للاستثمار الرياضي في العراق سوف يؤخر اعمار وتطوير المنشآت الرياضية العراقية وبالتالي يؤخر تطوير النشاط الرياضي كما ونوعاً ، وهذا يتفق مع دراسة ابراهيم حلمي (حلمي ، 1995 ، ص32) الذي توصلت الى ان ميزانية المؤسسات الرياضية لا تستطيع ملاحقة التطور السريع لتكنولوجيا الرياضة مع ضرورة إيجاد متخصصين في وسائل التمويل والتسويق في المؤسسات الرياضية وهنا يرى الباحث انه لا بد من تأسيس صندوق للاستثمار الرياضي المدعوم من قبل الدولة بشكل مباشر له تخصيص مالي مناسب من الميزانية العامة سوف يساعد في ارتقاء الحركة الرياضية وتحقيق الاهداف الرياضية لتلك المؤسسات.

9. جاءت العبارة (3) وهي " هل تعتقد أن الاستثمار في المجال الرياضي يساعد في تطوير البنية التحتية للمؤسسات والمنشآت الرياضية " بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة عينة البحث عليها ب (الى حد ما) بمتوسط (1.99) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان عينة البحث الى حد ما ترى ان الاستثمار الرياضي نظام اقتصادي يمكن الاستفادة منه

في إعادة اعمار البنية التحتية الرياضية وتطويرها ، وبذلك يكون الاستثمار طريق آخر للتطوير اضافة الى الطرق التقليدية المتبعة في بناء وتطوير المؤسسات الرياضية كنظام المناقصات والعطاءات الذي يلزم الجهة المعنية (نادي رياضي - مؤسسة رياضية) من دفع مبالغ معينة وعلى دفعات الى الجهة المطورة (الشركة) وبحسب العقد الموقع بين الطرفين. وهذا ما ايدته دراسة ستيفاني (ستيفاني ، 1995 ، ص20) ضرورة الاهتمام بعنصر التسويق والاستثمار في المنشآت الرياضية عند تقويم الموارد المادية فضلا عن وضع ميزانيات واضحة للتسويق الرياضي وهنا يرى الباحث ان الاستثمار آلية اقتصادية تطويرية افضل من بقية الانظمة التقليدية المتبعة في اغلب المؤسسات العراقية.

10. جاءت العبارة (4) وهي " هل تعتقد ان عدم توفر البنى التحتية يؤثر في نوعية الممارسين للأنشطة الرياضية في العراق وتقليل عددهم " بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة عينة البحث عليها ب (الى حد ما) بمتوسط (1.93) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان عينة البحث الى حد ما ترى ان الممارسين للأنشطة الرياضية من الهواة والمحترفين سوف يتأثر عند عدم وجود بنى تحتية او منشآت رياضية بمواصفات عالية ، وهذا ما ذهبت اليها دراسة ايليجات (اييليجات ، 1994 ، ص42) اليه اذ اوصت هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بالممارسين والمتريدين على المنشأة عند بناء وتطوير الموارد البشرية وتقويمها ومن وجهة نظر الباحث فانه يرى ضرورة توفير منشآت رياضية خاصة للإناث كالمسابح او القاعات الرياضية المغلقة باعتبار ان التقاليد والعادات الاجتماعية اضافة الى الجانب الديني الذي يتدخل في اختلاط الجنسين سوف يمنع الكثير من النساء اللاتي بحاجة الى الترويح والتدريب لأجل الصحة العامة او قضاء وقت الفراغ بشكل مفيد ، وهذا الامر يتطلب تطوير وتنويع في خصوصية المنشآت الرياضية واهدافها التي أنشئت لأجلها ومن بينها الاهتمام بكلا الجنسين على حد سواء.

11. جاءت العبارة (2) وهي " هل تعتقد ان هناك مشاركة حقيقية من قبل القطاع الخاص في بناء وتطوير المنشآت الرياضية العراقية. " بالمرتبة الحادية عشر من حيث موافقة عينة البحث عليها ب (الى حد ما) بمتوسط (1.72) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد

ان عينة البحث الى حد ما ترى ان هناك بعض المنشآت الرياضية التي بنيت من قبل القطاع الخاص ويرى الباحث ان مشاركة القطاع الخاص حاضرا في البناء والاعمار لأغلب المنشآت الرياضية الا انه ليس بطريقة الاستثمار ، اذ ان الاعمار والتطوير الحالي يتم عن طريق المقاولات التي تتم وفق آلية (المناقصات) والتي اثبتت فشلها لما لحقت هذه الآلية من إضرار اقتصادية وفنية في بناء وتطوير الكثير من المنشآت والمؤسسات العراقية ومن ضمنها المؤسسات الرياضية.

12. جاءت العبارة (2) وهي " هل تعتقد ان هناك منشآت رياضية حديثة تم بناءها في العراق بعد عام 2003" بالمرتبة الثانية عشر من حيث عدم موافقة عينة البحث عليها بمتوسط حسابي (1.61) ، ومن خلال نتيجة هذه العبارة نجد ان عينة البحث ترى انه لا يوجد منشآت رياضية برزت الى ارض الواقع فيما عدا المدينة الرياضية في البصرة التي لم تكتمل بصورتها النهائية لحد الان مع العلم بأنها لم تنشأ بطريقة الاستثمار وفقا لقانون الاستثمار بل انشئت بطريقة المناقصات ، ويرى الباحث ان وجود ملعب البصرة او المدينة الرياضية في البصرة لا تعني الكثير بالنسبة للتخصيصات والموارد المالية التي قدمت لمثل كهذا مشاريع طيلة العشرة سنوات المنصرمة .

ومن خلال تحليل ومناقشة محور المنشآت والبنى التحتية الرياضية نجد انه لا يتوفر حاليا منشآت رياضية جديدة قد أنشئت عن طريق الاستثمار وان كان هناك بعض المنشآت التي تم إعادة تأهيلها بطريقة المناقصات والعطاءات مثل المدينة الرياضية في محافظة البصرة. وإن حال المنشآت الرياضية الحالية يرثى له وكذلك البنى التحتية الخاصة بها نظرا لتقادمها وإهمالها من قبل القطاع الحكومي ، ولذا يرى الباحث ان إدخال القطاع الخاص في إعادة تأهيل وتطوير المنشآت الرياضية في العراق له الدور الكبير في إنجاح عملية تنظيم البطولات العربية والقارية ، لما يمتلك القطاع الخاص من مقدرة كبيرة في إدارة وتطوير عمل هذه المنشآت بطريقة مهنية وحرفية عالية وفقاً للمواصفات والمعايير العالمية المتبعة وبأحدث الوسائل والطرق التكنولوجية.

وعليه فان الواقع الحالي للمنشآت الرياضية في العراق واقع يحتاج الى وقفة جادة لتطويره كماً ونوعاً وبخطط إستراتيجية لمختلف الفعاليات الرياضية وبما ينسجم ويتناسب مع حجم الموارد البشرية العاملة والمعنية التي يمكن استثمارها والاستفادة منها في المؤسسات والأندية الرياضية.

– الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

1. يعد قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل العمود الفقري التشريعي لتطوير ونمو الاقتصاد العراقي عن طريق الاستثمار ، لذا يمكن الاعتماد عليه حالياً في مجال الاستثمار الرياضي لحين صدور تشريعات وضوابط تخص الاستثمار الرياضي في العراق.
2. ضعف أداء الإدارات الرياضية في القيام بالعمل الاستثماري في المنشآت الرياضية نتيجة لقلّة الخبرة في هذا المجال .
3. عدم توفر المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الرياضية من حيث البيئة التشريعية الكافية والسياسية والأمنية والاجتماعية.

2- التوصيات :

1. تشكيل لجنة عليا للاستثمار الرياضي من الجهات ذات العلاقة (الهيئة الوطنية للاستثمار ، هيئات الاستثمار في المحافظات ، وزارة الشباب والرياضية ، اللجنة الاولمبية العراقية ، البار اولمبية العراقية فضلا عن ممثلا عن القطاع الخاص العراقي) مهمتها تهيئة الملفات الرياضية للاستثمار لكافة الأنشطة الرياضية في العراق.
2. تخصيص أراضي لمشاريع المؤسسات والأندية الرياضية العراقية لغرض إقامة وتحقيق الاستثمار الرياضي .
3. إعداد دورت مكثفة في مجال الاستثمار لتطوير الإدارات الرياضية استثمارياً.
4. إقامة المؤتمرات الدورية على المستوى المحلي او العالمي واستقطاب كافة الشركات الاستثمارية.
5. تفعيل مادة الاستثمار الرياضي ضمن مناهج كليات التربية الرياضية في العراق .

6. إحالة جميع المشاريع الرياضية الحالية التي تتبناها وزارة الشباب والرياضة من نظام المناقصات الى نظام الاستثمار سواء كانت تلك المشاريع كبيرة (كإنشاء مدن رياضية او تأهيل ملاعب) او صغيرة (كبناء صالات داخلية او بناء مول) وغيرها.
7. إيجاد اليات وضوابط لخصخصة بعض الأندية والمؤسسات الرياضية الكبيرة في العراق (التدرج في الخصخصة) ، وإدخال القطاع الخاص كمشارك في ادارة تلك الاندية والمؤسسات فضلا عن تطويرها اقتصاديا لتحقيق اهدافها الرياضية.

المصادر والمراجع

1. الاقتصادية الالكترونية (2011): صحيفة كويتية - عنوان الموضوع : استثمار الأراضي المخصصة للأندية الرياضية - ذي العدد 6346 في 25-2-2011 .
2. أبيليجيات Applegate : الأثر الاقتصادي لمراكز النشاطات الرياضية التابعة لجامعة شمال كارولينا ، جامعة كارولينا ، الولايات المتحدة الأمريكية.
3. أمنة الشبكشي (2002): الإمكانيات الرياضية والترويحية، الطبعة الأولى، القاهرة،.
4. احمد زكي الصيام (1995): مبادئ الاستثمار ، ط1 ، دار المناهج والتوزيع ، عمان.
5. عبد الملك الغصاب (2004) : العوامل المؤثرة على اقتصاديات إدارة الأندية الرياضية بدولة الكويت جامعة الكويت.
6. احمد الفاضل (2007) : المنشآت الرياضية تصميم وتخطيط وإدارة ، جامعة الملك سعود كلية التربية ، قسم التربية البدنية وعلوم الحركة ، مقرر دراسي.
7. ابراهيم حلمي (1995): عرض عام لمشاكل تمويل وتسويق الرياضة في الولايات المتحدة الامريكي،.
8. ستيفاني (1995) : التسويق الرياضي في منشآت المدارس والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية.
9. إبراهيم محمود عبد المقصود ، حسن أحمد الشافعي (2004). الإمكانيات والمنشآت في المجال الرياضي. ط1. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية.

10. أبو النجا عز الدين (2001): الإمكانيات في التربية البدنية والرياضية، الطبعة الأولى، دار الأصدقاء، المنصورة، (2003).
11. سحر قاسم (2011): الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق : بحث مقدم الى البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية / كانون الاول.
12. خالد مسعود (1997): تقويم إمكانيات ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمعات العمرانية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعه حلوان، القاهرة.
13. احمد مندور (1989): مقدمة في الاقتصاد التحليلي ، بيروت الدار الجامعية.